

Publication	Rose el Youssef
Date	July 20, 2017
Circulation	40,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	MoH proposes fixed fee for private clinics, medical, dentists' syndicates reject
Page	04
Reporter	Amany Hussein

الصحة تقترح تسعيرة جبرية للمرضى و«الأسنان» و«الأطباء» تعترضان

كتبت: أمانى حسين

ورغم أن الحدود القصوى التي وضعتها الوزارة مرتفعة قياساً على الطبقات الوسطى وقدرات الفقراء من الشعب، فإن الطاهر قال: هذا المقترح «غير منطقي»، لافتاً إلى أن النقابة اعتادت على مثل هذه القرارات العشوائية من الوزارة، خاصة أنها قررت دون الرجوع للمعنيين بتطبيق القرار وتنفيذه، ولم تستند إلى أى دراسة فعلية، مشدداً على ضرورة التأنى ودراسة الأمر بشكل علمي، لمنع حدوث أزمات وتلافى الأخطاء.

وكشف الطاهر أن هيئة المكتب ستناقش مقترح الوزارة الاثنين المقبل، لاتخاذ الإجراءات الفعلية لوقف تنفيذه، ومنها مخاطبة مجلس الوزراء، وذلك قبل عرض الأمر عليه في آخر يوليو الحالي، مشيراً إلى أن رئاسة الوزراء جهة غير مختصة، ستوافق على المقترح لعلها أن وزارة الصحة قامت بدراسته وهذا غير صحيح.

وأكد د. حسين عبدالهادي عضو مجلس نقابة أطباء الأسنان لـ«روزاليوسف»، رفض هذا المقترح غير المدروس علمياً، خاصة أن الخدمات الطبية التي يقدمها أطباء الأسنان، لا تقتصر على الكشف الطبي فقط، ولكن هناك خدمات طبية أخرى، منها حشو الأسنان أو خلع وغيرها، مشيراً إلى أن التعاون مع نقابة الأطباء لمخاطبة مجلس الوزراء لرفض المقترح قبل اعتماده.

في الوقت الذي تسعى فيه وزارة الصحة لوضع تسعيرة جبرية بعد أقصى للكشف بالعيادات الطبية الخاصة، فإن مجلس نقابتي الأطباء وأطباء الأسنان، رفضا مقترح الدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة، بشأن وضع تسعيرة استرشادية للكشف في العيادات الخاصة، واتخاذ الإجراءات الفعلية لرفض المقترح، خاصة أنه صدر بدون مخاطبة النقابة.

وقال الدكتور إيهاب الطاهر عضو مجلس النقابة لـ«روزاليوسف»: «إن النقابة قامت بمخاطبة جميع الجمعيات الطبية العلمية منذ أكثر من شهر، لوضع تسعيرة استرشادية للكشف الطبي والعمليات الجراحية، لوجود فرق في التخصصات الطبية، فهناك تخصصات نادرة بها أعداد محدودة من الأطباء، كما أن هناك اختلافاً أيضاً في نوعية العمليات والجراحات»، وينص مقترح وزارة الصحة والسكان، يتضمن تحديد قيمة الكشف للطبيب الممارس بـ ١٠٠ جنيه كحد أقصى، و ٢٠٠ جنيه للأخصائي، و ٤٠٠ جنيه للاستشاري الحاصل على الدكتوراة، و ٦٠٠ جنيه للاستشاري أستاذ الجامعة، بهدف إعادة الانضباط للقطاع الطبي الخاص.



خبري